دراسة الهدن في سوريا

الواقع والآفاق

إعداد: القسم السياسي

مركز عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN CENTER
FOR STRATEGIC STUDIES

دراسة تحليلية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد القرار السياسي ولرسم الاستراتيجيات.

يعمل المركز كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينتج الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

جميع الحقوق محفوظة 2014 ©

تاريخ النشر 2014/2/25

جدول المحتويات

الملخّص التنفيذي 2
مقدّمة 3
المبحث الأول: الهدنة ومفهومها 4
المبحث الثاني: واقع الهُدَن في سوريا 6
الدوافع 6
دوافع البيئة الحاضنة للمعارضة المسلحة 6
دوافع نظام الأسد 7
دراسة حالة لواقع الهدن في سوريا (دمشق وريفها) 9
أولاً-قدسيا والهامة 9
ثانياً-معضمية الشام 10
ثالثاً-برزة 11
رابعاً-القابون 11
خامساً-حرستا 12
سادساً-داريا 12
سابعاً-دوما 13
ثامناً-مخيم اليرموك، ببيلا، يلدا، بيت سحم 13
تاسعاً. الزبداني 14
ملامح سياسة نظام الأسد في الهدن 15
المبحث الثالث: سيناريوهات التعامل مع الهُدَن 17
الإطار الحقوقي والسياسي والاجتماعي العام 17
أولاً. الشروط الشكلية الضامنة للحقوق 17
ثانياً. الشروط المتعلقة بالمضمون 17
سيناريو القبول 18
سيناريو الرفض 18
مرفق: بيان من القوى والفعاليات الثورية في الغوطة الشرقية 20

الملخّص التنفيذي

بعد عدة أشهر على حصار نظام الأسد للعديد من المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، وفشله في القدرة على الحسم العسكري على الرغم من استخدامه لكافة أنواع السلاح، ووصول مسارات الحل السياسي والتفاوضي إلى طريق مسدود، يكثر الحديث اليوم عن الهدنة واتفاقيات وقف إطلاق النار خاصةً مع بدء تنفيذ ذلك في بعض المناطق في ريف دمشق.

بعد أن أوضحت الدراسة مفهوم الهدنة كتأصيل معرفي للدراسة، قدمت مشهداً عاماً لواقع الهدن، متخذةً من ريف دمشق نموذجاً لكونها تشكل الإطار الاستراتيجي الذي يحيط بالعاصمة دمشق بدءاً من المعضمية وبرزة والقابون وانتهاءً بالهدنة الأخيرة الموقعة في ببيلا.

ترجع الدراسة الأسباب والدوافع الكامنة وراء عقد الهدن لكل من الطرفين. فأما عن دوافع البيئة الحاضنة للمعارضة المسلحة فتنقسم بين دوافع إنسانية ودوافع سياسية ودوافع تتعلق بالجيش الحر. وأما عن دوافع نظام الأسد فقد شكلت الدوافع الأمنية والعسكرية والسياسية المحدد الأساس في قبول الهدن. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي تم دراسة معظم الهدن التي تمت في ريف دمشق من حيث ظروف ما قبل الاتفاق ونص الاتفاق ونتائجه، راسمين في نهاية دراسة هذه الهدن خارطةً لدمشق وريفها، مبينين المناطق المهادنة في غوطة دمشق، وذلك للاستدلال بالمعنى العسكري على خطة النظام العسكرية والسياسية للهدن، والتي يمكن تلخيصها بمحورين:

1) المحور العسكري: حيث تشكل الهدنة أداةً سياسية لتحقيق أهداف عسكرية وأمنية كإعادة تفعيل الوظيفة الأمنية في تلك المناطق وسحب قوات النظام منها للاستفراد والتفرغ لمعارك استراتيجية أخرى.
2) المحور السياسي: حيث تشكل الهدنة سياسة متعددة الأهداف فهي من جانب إطار دعائي وترويجي "للمصالحة الوطنية" كما يطرحها النظام، ومن جانب آخر استكمالاً لخطوات ضمان ترشح الأسد لفترة رئاسية جديدة.

واستقراءً لخارطة وواقع الهدن وخطط النظام، قدمت الدراسة سيناريوهات للتعامل مع الهدن مبينةً الإطار الحقوقي والسياسي الاجتماعي العام للهدن من حيث كلاً من الشكل والمضمون، ومبينة كيفية التعامل في حال سيناريو القبول (المقبول لمناطق غير استراتيجية) وسيناريو الرفض (لمناطق تشكل عمقاً استراتيجياً للحراك الثوري).

مقدّمة

منذ بدء الحراك الثوري في سورية وجملةً من المتغيرات تطرأ على الخارطة العامة للمشهد السياسي والعسكري في سورية، أثّرت في تحويل وانتقال الصراع فيها من مرحلة إلى أخرى أشد تعقيداً، ولعلّ أهم هذه المتغيرات الطارئة هي الهدن، حيث تمّ الإعلان مؤخراً وبشكل متسارع عن عقد عدة أشكال من الاتفاقات بين نظام الأسد والمعارضة في مناطق الحراك الثوري الداخلي. كما كثرت التحليلات العسكرية وحتى الجيوبوليتيكية لهذا المتغير، وكثرت المواقف تجاهها بين مبرر لها معتبراً إياها ضرورة ومطلباً موضوعياً يدلل على الفهم الدقيق لعجز معظم السياسات بما فيها السياسة الدولية عن تشكيل إطار لحل سياسي في سورية؛ وبين رافض لها معتبراً إياها مؤشراً لحلّ الأزمة بطريقة إخمادها بأدوات مختلفة.

ومما سبق تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تحديد الملامح العامة لتلك الهدن، متلمسةً أسبابها ودوافعها ليتم بعد ذلك إطلاق الحكم الموضوعي عليها ومجيبة على عدة تساؤلات وهي:

1. ما هو واقع الهدن في سورية؟
2. ما هي دوافع كل من نظام الأسد والمعارضة لعقد الهدن؟
3. ما هي أهداف سياسة نظام الأسد في الهدن؟
4. ما هو الإطار العام القانوني والسياسي والاجتماعي للهدن؟

وفي سبيل الإجابة على الأسئلة السابقة ستقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام:
القسم الأول وهو الإطار المعرفي للهدنة ومفهومها، والقسم الثاني عبارة عن الإطار الوصفي التحليلي لخارطة الهدن في سورية، أما القسم الثالث فهو إطار استشرافي يقرأ في سيناريوهات التعامل مع هذه الهدن.
تنطلق هذه الدراسة من فرضيتين أساسيتين وهما:

1. الهدنة وقف مؤقت للأعمال العسكرية وليست حالة استسلام من قبل طرف لطرف آخر.
2. كلما زاد العنف العسكري واستمر غياب الحل السياسي باتت الهدن مطلباً واقعياً.

المبحث الأول: الهدنة ومفهومها

تعرف الهدنة **في القانون الدولي** بأنها اتفاق بين حكومات الدول المتحاربة على وقف القتال بينها خلال مدة معينة، وهو اتفاق ذو منشأ سياسي يختلف في مفهومه القانوني عن إجراءات وقف القتال كون القرار الأول يتم بين الدول والثاني يتم باتفاق بين القادة العسكريين. والمعاهدات الدولية يجب أن تتم بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي، فليس هناك خلاف أن الدولة هي الشخص الرئيسي المخاطب بأحكام القانون الدولي، وهو المؤهل لإبرام معاهدات دولية، إلا أن تطورات ما بعد الحرب العالمية الثانية أدت إلى توسيع أشخاص القانون الدولي حيث أضيفت الشخصية القانونية الدولية على المنظمات الدولية. أما فيما يتعلق ببعض الكيانات القانونية الأخرى فإن خلافاً فقهياً ميز توجه القانون الدولي بشأنها، ويتعلق الأمر بالكيانات التالية (بابا الكنيسة الكاثوليكية، حركات التحرر، الشركات متعددة الجنسيات)[1].

أما حركات التحرر الوطني والتي هي معرض حديثنا، فإن شخصيتها القانونية تبنى على أساس مبدأ حق تقرير المصير، فالاعتراف بهذا الحق لشعب ما وعلى الصعيد الدولي يتبعه اعتراف بصاحب الحق، لذا كان لا بد من الاعتراف (بمعظم التنظيمات المعارضة) كممثل شرعي للشعب ومفاوضاً عنه للتأكيد على قانونية الهدنة المبرمة بين طرفين قانونيين، وإن الممارسة العملية أثبتت أن حركات التحرر العالمية تقوم بإبرام هدن ومعاهدات دولية كحركة التحرير الجزائرية مع فرنسا وحركة التحرر الفلسطينية مع الكيان الصهيوني[2].

إن إعلان الهدنة لا يعني التصالح بل تبقى حالة الحرب قائمة بين الطرفين دون اللجوء للأعمال العسكرية، ويتم تفعيل أدوات الضغط غير الحربية في فترة إعلان الهدنة كإعلان الإضراب والمقاطعات الاقتصادية وترتيب الصفوف وتنظيمها في كل فريق. تنتهي الهدنة بانتهاء مدتها المحددة عند توقيعها أو حين يتم اختراقها.

وفي إطار أي هدنة (معاهدة) بين النظام والمعارضة (والتي تعتبر شخصية قانونية دولية) هناك عدة قواعد قانونية تحكم التعامل مع هذه الهدن/ المعاهدات وأهمها[3]:

أ. وجوب التنفيذ بحسن النية وفق المادة 26 من قانون المعاهدات والتي تنص: "كل معاهدة نافذة ملزمة لأطرافها وعليهم تنفيذها بحسن نية".

ب. عدم مرجعية آثار المعاهدات الدولية، ومن هذا المبدأ فإن المعاهدة لا تسري على القضايا السابقة على إبرامها وفق المادة 28 والتي تنص: "ما لم يظهر من المعاهدة قصد مغاير أو يثبت خلاف ذلك بطريقة أخرى لا تلزم نصوص المعاهدة طرفاً فيها بشأن أي تصرف أو واقعة تمت أو أي حالة انتهى وجودها قبل تاريخ دخول المعاهدة حيز التنفيذ بالنسبة لذلك الطرف".

[1] أحمد الشمري، الهدنة في القانون الدولي، مجلة سوريا بدها حرية، للمزيد من المعلومات حول مفهوم الهدنة في القانون الدولي راجع: www.sbhmagazine.net.

[2] المرجع نفسه.

[3] موقع ويكيبيديا الالكتروني ar.wikipedia.org.

ج. تحديد النطاق الإقليمي للمعاهدة تطبيقاً لنص المادة 29 بقولها: "ما لم يظهر للمعاهدة قصد مغاير أو يثبت خلاف ذلك بطريقة أخرى، تلزم نصوص المعاهدة كل طرف فيها بالنسبة لكامل الإقليم".

ويعرّف **موقع ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)** الهدنة على أنها: معاهدة تهدف إلى وقف الأعمال العدائية خلال الحرب بين الأطراف المتنازعة، لكنها لا تعتبر نهاية الحرب، إنما هي وقف اقتتال لمدة زمنية محددة. ويعرف قانون الحرب البرية للجيش الأميركي، الصادر سنة 1956 الهدنة بأنها: "توقف القتال الفعلي لفترة تتفق الدول المتحالفة عليها، إنها ليست سلام جزئياً أو مؤقتاً، إنها فقط توقف العمليات العسكرية للمدة التي تتفق الأطراف عليها.

وفيما يتعلق في جوانب الهدنة (سريان الهدنة، المنطقة الحرام، التعامل مع السكان، الأعمال المحظورة، الأسرى، الآلية الاستشارية والمسائل العسكرية والسياسية) يقول هوارد ليفي[4] فيما يتعلق بسريان الهدنة بأنه كان هناك في الماضي "مدة سريان الهدنة" أما في العصور الحديثة لم يعد يحدد مدى سريان الهدنة مفترضاً أن ذلك يفسر بأن هناك اتفاقية سلام وشيكة في الأفق في حال لم تحدد اتفاقية الهدنة فترة سريانها فإنها تظل سارية إلى أن يشجبها أحد الأطراف، كما اعتبر فيما يخص ما يسمى "المنطقة الحرام"، ويعتبر أن تضمين بند يحدد خط فاصل أو منطقة محرمة سيكون مفيداً لتجنب حوادث قد تنتج عن إهمال أو دون قصد وتؤدي إلى استئناف القتال.

إن وجيز الحرب البرية للجيش الأميركي نص على أن تظل علاقات السلطة مع السكان كما هي، ويضيف أن كل دولة محاربة تستمر في محاربة الحقوق نفسها كما من قبل بما فيها حق منع أو تقييد أي اتصال بالسكان الذين يعيشون ضمن خطوطهم، أو الأشخاص الموجودين ضمن خطوط الطرف الآخر.

ولا بد أن تحدد الهدنة الأعمال العسكرية المحظورة والأسرى بين الطرفين، وتشكل خلال الهدنة لجان تقوم بمراقبة اتفاقيات الهدنة، ففي خلال الحرب الكورية تم تشكيل لجنة الدول المحايدة للعودة إلى الوطن للإشراف على أسرى الحرب، كما شكلت لجنة الهدنة العسكرية لفرق مراقبين مشتركة للإشراف على تطبيق الهدنة نفسها.

ويعرف ثامر عبد الله داوود في دراسته التحليليّة حول أحاديث الهدنة من منظور شرعي على أنها مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة بعوض أو غيره، ويترتب عليها إنهاء الحرب بين المتحاربين لمدة، ويؤمن الأعداء على أنفسهم وأموالهم ونسائهم وأولادهم، لأنها عقد أمان. وتجب لضرورة كأن يترتب على تركها إلحاق الضرر الكبير بالمسلمين بحيث لا يمكن تداركه، فالضرورة شرط في عقد الهدنة. ويشترط توافر المصلحة لصحة عقد الهدنة ولا يكتفي انتفاء المفسدة لعقدها، والمصلحة هنا هي كل ما يحقق للمسلمين الأغراض المقصودة شرعاً والتي فيها منافع لهم، أما إذا لم تتحقق تلك المنافع فلا حاجة لعقدها باتفاق العلماء[5].

[4] المرجع نفسه.

[5] ثامر عبد الله داوود، أحاديث الهدنة "دراسة وتحليل، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، المجلد الثاني، العدد الثامن 2010.

المبحث الثاني: واقع الهُدَن في سوريا

كانت الهدنة ككلمة ومفهوم مرفوضة في سياق الفعل الثوري، بوصفها شكلاً من أشكال الحوار مع نظامٍ أمعن في الاستبداد والإقصاء السياسي وغير آبهٍ بكل الفرص التي أتيحت له لإصلاح بنيته وقراره السياسي وإعادة إنتاج وتطوير نظام يكفل الحقوق ويحقق العدالة الاجتماعية، حتى أن الفعاليات الثورية قد أسموا أحد أيام مظاهراتهم الثورية "جمعة لا للحوار" بتاريخ 2011/7/8 وهي جمعة شهدت خروج أكبر المظاهرات اتساعاً في تاريخ الحراك الثوري في سوريا، حيث قدرت أعداد المتظاهرين في مدينتي حماة ودير الزور وحدهما بما يقارب 600 ألاف متظاهر[6]. إلا أن تصاعد العنف غير المسبوق الممارس من قبل النظام تجاه الحاضنة الاجتماعية للمعارضة المسلحة وإحكامه الحصار على مناطق الحراك الثوري، وتعمّده زيادة فواتير الألم والمعاناة هيأ الظروف الموضوعية لمناخ مناسب تطرح فيه الهُدَن بكافة أشكالها كونها ستحوي -على أقل تقدير-وقفاً لعنف النظام.

الدوافع

يمكن القول بأن الهُدَن هي متغيّر دخيل على الساحة السورية فرض نفسه بحكم تطورات الملفين السياسي والعسكري الأمني، وقبل الدخول في خارطة الهُدَن في سوريا، لا بد من النظر إلى الدوافع التي كانت وراء عقد تلك الهُدَن.

دوافع البيئة الحاضنة للمعارضة المسلحة

أولاً-الدوافع الإنسانية

لقد أفرز حصار النظام لمناطق الحراك الثوري وقصفه المستمر لها بكافة أنواع الأسلحة، ظرفاً إنسانياً كارثياً، بدءاً من انقطاع الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والمحروقات، مروراً بالحصار الغذائي والدوائي وتفشي الأمراض المستعصية، وانتهاءً بالموت الناجم عن غياب أبسطة وسائل العناية الطبية، إضافةً إلى الدمار الذي لحق وما زال يلحق بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية وحتى العمرانية لتلك المناطق. كل ما سبق من أسباب إلى جانب قناعة الحاضنة الشعبية في تلك المناطق بأن القدرة على الحسم العسكري غير موجودة ولا ممكنة سواء لأسباب ذاتية أو موضوعية، شكّل أساساً مهمّاً في قبول تلك المناطق لفكرة المهادنة.

ثانياً-الدوافع السياسية

إن التناقضات الأخيرة على الساحة السياسية والعسكرية داخل المعارضة (داخلياً وخارجياً) وعدم فتح جبهات جديدة على تموضع قوات النظام لتخفيف الحصار والضغط على مناطق بعينها إضافةً إلى ما يفرضه هذا الحصار من أولويات تتعلق بالإدارة الذاتية، والتي شكل الحصار فيها تحدياً موضوعياً ومحدداً مُعيقاً لقراراتها، جعل من عدة مطالب سياسية تفرض

[6] تحقيق بعنوان "هذه هي النقاط المتفجرة في الهدن التي تعقد مع النظام" نشره موقع زمان الوصل، للمزيد راجع الموقع الالكتروني www.zamanalwasl.net.

نفسها، تتجلى في تأمين طرق إمداد إغاثية ومالية تساهم في تسريع القرار الإداري في أمور سياسية كمكاتب المجالس المحلية وما تستلزمه من أمور[7].

يضاف إلى ما سبق أن الثلاث سنوات الماضية من عمر الحراك الثوري بدأت تشكل قناعة سياسية مفادها أن نهاية الأزمة لن تكون في ظل الظروف الراهنة إلا بحلّ سياسي، يتمثل بدايةً بهدنة ووقف إطلاق نار ثمّ تهيئة الظروف في حال نجاح تلك الهدنة إلى حوار سياسي معين، وخصوصاً أن تشكل تلك القناعة أتى بعد عدة اتفاقات هدن لعدة مناطق. حيث شكلت الهدنة في تلك المناطق ولو بحد أدنى مناخاً لحياة سياسية واجتماعية أفضل مما كانت عليه. كما حققت مطالباً سياسية تمثلت بإخراج معتقلين وإدارة محلية كاملة لتلك البلدات وإتاحة الفرصة لإعادة الترميم والتقييم على الصعيد الإنساني والسياسي والاجتماعي.

ثالثاً-دوافع تتعلق بالجيش الحرّ

ظهرت الهدن في الفترة الأخيرة مع صعود متزايد لمجموعات جهادية على الساحة العسكرية على غرار الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة. ويلاحظ فابرس بالانش[8] أن "المعارضين الذين يمكن وصفهم بالمعتدلين أنهكتهم ثلاث سنوات من النزاع"، حيث كان هؤلاء مدعومين من الغرب ولم يعد بإمكانهم الحصول على تلك المساعدات. في حين يحظى الجهاديون بميزانيات مالية مستقرة إضافةً إلى مساعدات عسكرية من جهات عربية وشخصيات ومنظمات معينة.

فوجد المعارضون المسلحين والمعروفين باسم الجيش الحر أنفسهم بين مطرقة النظام الذي يسعى لكسب المعركة بالقوة وسندان الجهاديين الذين يحاربونهم منذ أشهر، فلم يعد في الجيش الحر ما يكفي من الوقت ومن السلاح لمحاربة النظام منذ أن توحدت العدد من الفصائل في مواجهة الجهاديين، معتبرين أنهم سرقوا ثورتهم وبأنهم يضرون بهم.

لذا قد تشكل الهدنة بنتائجها العسكرية فرصة لإعادة ترتيب الداخل بشكل أفضل والبحث عن مصادر تمويل وإمداد تشكل احتياطاً دفاعياً في حال تعرضهم لهجوم محتمل من أحد الطرفين، النظام أو المتطرفين[9].

دوافع نظام الأسد

عمد نظام الأسد إلى عقد هدن في مناطق ساخنة منطلقاً من عدة دوافع، مستكملاً استراتيجيته في حل "الأزمة" (وهذا ما سنعالجه في مبحث مستقل) إلا أنه يمكن تلخيص هذه الدوافع بالنقاط التالية:

[7] للمزيد من المعلومات راجع الموقع الالكتروني www.alarabalyawm.net/?p=127382

[8] مدير مجموعة البحوث والدراسات حول المتوسط والشرق الأوسط، وباحث مختص في الشؤون السورية.

[9] تحقيق نشره موقع فرانس 24 الالكتروني، للمزيد من المعلومات راجع الموقع www.france24.com

أولاً-الدوافع العسكرية والأمنية

يشكل البعد العسكري محدداً أساساً في عقد أي هدنة، ولعل أهم الدوافع العسكرية هو عدم القدرة على الحسم، وأحياناً يكون دليل ضعفٍ واعتراف صريح بعجز النظام عن استعادة بعض المناطق التي خسرها أو حتى إدارتها.

ويقول الكاتب سمير التقي[10]: "إن تكرار المصالحات والهدن هو دليل ضعف وليس قوة للنظام، فالنظام قد فقد جزءاً كبيراً من قواه العسكرية وموارده البشرية ويحاول أن يوجه المتبقي منها باتجاه معاركه الأساسية في دمشق وبعض النقاط الهامة في ريف دمشق".

وبالتالي اعتمد النظام على مفهوم الاستفراد بكل منطقة على حدة لحل يحول الحاضنة الشعبية للثورة والمناطق الثائرة إلى مجرد (كانتونات) فيبدأ باتفاقات مجزأة وتلبية مطالب منطقة دون أخرى، مقدماً مغريات مقابل سكوت وانسحاب ولو إعلامي من مشهد الحراك الثوري، كي يتسنى له التفرد بمناطق تشكل عمقاً ثورياً ومركز قوة في إطار العمل العسكري المعارض.

كما تشكل الهدنة مناخاً مؤاتياً للاختراق الأمني ويدرك النظام بأن إدارة الملف تحتاج إلى معلومات أمنية تتعلق بأشخاص وجماعات وتحركات ضمن النسق المعارض، كون مجريات الصراع حولت تلك المناطق إلى مناطق معتمة من الناحية الأمنية، حيث عملت قوى المعارضة العسكرية على تحصين جبهتها الداخلية وتطهيرها من العناصر الأمنية التابعة للنظام.

ثانياً-الدوافع السياسية

يدرك النظام أن دفع العوامل السياسية باتجاه حل ولو مؤقت سيساهم في تحقيق هدفين في آنٍ معاً؛ يتمثل الأول بتسويق استراتيجيته السياسية للحل؛ والثاني بتسويق مقولته بأن المعارضة الخارجية ليس لها وزن على الأرض، فبعقده لهذه الهدن يعتبرها تسويةً كمقدمة لمصالحة وطنية بعيداً عن المعارضة السياسية في الخارج التي تفاوض في جنيف، وهذا ما كان يطرحه عبر وسطائه منذ احتدم الصراع وصولاً إلى الكيماوي ومروراً بالبراميل والقذائف المدفعية. فهو يحسن التعامل المتوازي بين الخيار السياسي والخيار العسكري، مستغلاً قنوات اتصال (حزبية قديمة، شخصيات، مخاتير، رجال دين...).

كما تشكل الدلائل والانتصارات الإعلامية عاملاً مهماً للتأثير المزدوج على الحاضن الشعبي وعلى المعارضة كجسم ومؤسسة. حيث يشكل على سبيل المثال رفع العلم السوري في مناطق الهدن إشارةً لعودة هذه المناطق إلى رحم الدولة.

[10] موقع العرب اليوم الالكتروني، مرجع سابق.

دراسة حالة لواقع الهدن في سوريا (دمشق وريفها)

لم تعرف الثورة السورية منذ انطلاقتها السلمية ثم تحولها نحو العمل العسكري أي نوع من أنواع الاتفاق بين الثوار ونظام الأسد، ولكن الدوافع التي ذكرت بالإضافة إلى عدم وجود مرجعية عسكرية مشتركة للمعارضة، كل ذلك شكل ضغطاً إضافياً على الكتائب العسكرية أسهمت في المسارعة بعقد اتفاقات هدن محلية على أحياء وبلدات في ريف دمشق. بدأت الهدن في بداية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 في مدينتي قدسيا والهامة في ريف العاصمة الشمالي الغربي، ثم امتدت إلى مدينة معضمية الشام في ريف العاصمة الغربي لتعود بعدها إلى مضايا في سلسلة القلمون الغربية.

ثم بدأت ملامحها بالظهور في مخيم اليرموك جنوب العاصمة، ليتم بالتوازي إعلان الهدنة في حي برزة الدمشقي والقابون شمالاً، وأخيرا ليتم الإعلان عن نجاحها في كل من بلدات يلدا وبيت سحم وببيلا وعقربا، مع البدء (بعد فترة من ذلك) بإعلان هدن مشابهة في الحجر الأسود والتضامن والقدم واحتمال حدوثها في داريا، بالتزامن مع إنجازها في اليرموك، ليتم بذلك إغلاق جبهات جنوب العاصمة تماماً، وسط إعلان هدنة في مدينة الزبداني تمهيداً لإنجاز اتفاق هدنة مشابه.

أولاً-قدسيا والهامة

يبلغ عدد السكان المحاصرين في هاتين المنطقتين حوالي 500 ألف نسمة، تحت حصار استمر 26 يوم، تم التوصل بعدها إلى اتفاق نصّ على ما يلي[11]:

- تسليم السلاح؛
- تسوية أوضاع من لم تتلطخ أيديهم بدماء السوريين (طبعاً لا علاقة للخلافات القضائية بهذه التسوية)؛
- رفع العلم السوري على المؤسسات الحكومية والمدارس وعلى مداخل البلدة؛
- عودة المنشقين عن الجيش إلى ثكناتهم العسكرية؛
- التعهد بعدم التعرض لأحد بالخطف أو القتل؛
- التعهد بعدم فتح البيوت التي غادرها أصحابها؛
- طرد المسلحين الرافضين لبنود المصالحة خارج المنطقة.

وبمقابل ذلك تلتزم الدولة بعودة الأمور إلى طبيعتها من حيث تأمين الخدمات وإرسال سيارات الطحين وفتح الطرقات المغلقة وتسهيل مرور سيارات المواد الغذائية.

[11] www.faknia.blogspot.com.tr .

خلص الاتفاق إلى النتائج التالية:

تسوية أوضاع ما يقارب 72 من عناصر الجيش الحر، وتسليم 62 بندقية ورشّاشاً، وتشكيل لجان حماية من أهالي البلدتين ضمت نحو 30 شخصاً. حيث وزعت الجمعية الخيرية في قدسيا 600 سلة غذائية، و4000 بطانية، و400 سلة نظافة مقدمة من الهلال الأحمر على أهالي مدينة قدسيا كما تم دخول سيارات الطحين والتي تشكل 10% من احتياجات المنطقة[12]. وبالنتيجة، لا يمكن اعتبار ما تم من اتفاق بحسب النقاط الواردة أعلاه اتفاق هدنة.

ثانياً-معضمية الشام

يزيد عدد السكان المحاصرين في منطقة المعضمية عن 200 ألف نسمة يعانون من الحصار الذي دام قرابة 10 أشهر، قضى خلالها 11 من السكان بسبب الجوع فقط. وهي مدينة تابعة لمحافظة ريف دمشق تبعد 4 كم عن مدينة دمشق من جهة حي المزة، أما عن موقعها العسكري، فهي تتوسط عدة نقاط عسكرية تابعة لقوات النظام. وتكمن دوافع النظام وراء مشروع الهدنة في رغبته بتأمين أوتوستراد الأربعين الذي يعد الشريان الرئيسي ويربط الغوطة الغربية بالعاصمة دمشق، فضلاً عن الضغط الذي يتعرض له النظام من الموالين والقاطنين في جديدة عرطوز وقطنا وتلك الأنحاء.

أما عن بنود الهدنة التي يعزم الطرفين على تنفيذها فقد طالب أهالي البلدة نظام الأسد بما يلي[13]:

1. إطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات والأطفال فوراً كبادرة حسن نية؛
2. إدخال المواد الإغاثية والغذائية قبل تنفيذ أي بند وعلى رأسها سيارات الأمم المتحدة ولامانع من رفع العلم السوري فوقها؛
3. عدم المساس بأسلحة الجيش الحر؛
4. سحب الجيش خارج حدود المعضمية؛
5. عدم التعرض لأي شخص لكونه من مواليد المدينة بحسب الهوية؛
6. علاج الجرحى والمصابين على نفقة الدولة؛
7. تسوية أوضاع الموظفين؛
8. تسوية أوضاع الطلاب داخل البلد؛
9. تسوية أوضاع المتخلفين عن الخدمة الإلزامية داخل البلد؛
10. تأهيل المرافق العامة (مخابز، مدارس...)؛
11. رفع كافة الحواجز عن مداخل وأراضي المعضمية.

كل هذا مقابل التزام المدنيين وعناصر الجيش الحر داخل المعضمية بالبنود التالية:

1. رفع علم النظام السوري على البلدية والمدارس والمؤسسات؛

[12] www.orient-news.net .

[13] www.almodon.com .

2. تسليم الأسلحة الثقيلة؛
3. الجيش الحر يحمي البلد ولا يتعرض لجيش النظام الأسدي؛
4. وجود حواجز مشتركة (بين الجيشين النظامي والحر)؛
5. فتح المدارس والمستوصف والبلدية والمخفر وصالة الخضار؛
6. إخراج "الغرباء" من المعضمية؛
7. تشكيل لجنة من البلد لإكمال المفاوضات (25 شخص)؛
8. تعيين ضابط ارتباط عسكري (من أبناء المعضمية لاستلام سلطة البلد إدارياً وعسكرياً)[14].

ثالثاً-برزة

لم يمضِ أسبوعان على هدنة المعضمية حتى قام نظام الأسد بخطوة مماثلة مع ثوار حي برزة الدمشقي الذي بقي محاصر قرابة 8 أشهر، وحول نص الاتفاق ذكرت تنسيقية حي برزة بأنه ينص على ما يلي[15]:

- وقف إطلاق النار بين الطرفين وانسحاب قوات الأسد من كل حي برزة؛
- السماح بعودة الأهالي شريطة إصلاح البنى التحتية وإعادة الخدمات للحي؛
- الإفراج عن جميع معتقلي حي برزة الدمشقي.

في حين نقلت وكالة أنباء النظام الرسمية سانا عن مصدر عسكري قوله أنّ "200 مسلح مما يسمى بالجيش الحر وجبهة النصرة استسلموا وسلموا أسلحتهم للجيش العربي السوري في حي برزة"، مضيفاً أن "وحدات من الجيش دخلت إلى الحي وقامت باستلام الأسلحة الثقيلة وفككت العديد من العبوات الناسفة المزروعة بين منازل المواطنين في الحي". ومع بدء الهدنة أدخل النظام الأسدي 200 سلة غذائية للمحاصرين داخل برزة، وأعاد بعض الخدمات الحياتية من ماء وكهرباء لبعض أقسامه، فيما لا يزال العمل مستمراً على إصلاح شبكة الهاتف الأرضي وشبكة الطرق في باقي مناطق الحي.

إلا أنه ووفقاً لمجلة مسار برس رغم بعض عمليات الإصلاح والتنظيف التي قام بها نظام الأسد للحي، إلا أن الهدنة لم تنفذ كاملة ولم يطلق سراح جميع المعتقلين من أبناء الحي حتى الآن. واشترط النظام أن تكون عودة المدنيين للحي من طرق تستولي عليها قوات الأسد كطريق دمشق التل لتفتيشهم تفتيشاً دقيقاً، وبعد أن قامت بتسجيل أسمائهم على تلك الحواجز.

رابعاً-القابون

إن ما يميز القابون من الناحية العسكرية هو موقعها على طريق دولي، وهي من أهم معارك الطرق الدولية التي دخلها الجيش السوري، وانطلاقاً من محاولة النظام الإمساك بحوافّ دمشق والطرق الدولية عمد إلى توقيع هدنة مع ثوار

[14] موقع فرانس 24 الالكتروني، مرجع سابق.
[15] موقع المدن الالكتروني، مرجع سابق.

القابون بعد حي برزة مباشرةً، عن طريق لجنة مصالحة ضمت شخصيات من أبناء الحي مع عدد من ضباط النظام وأهمهم ضباط المخابرات الجوية، وتنص هذه الهدنة على وقف إطلاق النار بين الطرفين حتى أطراف ما يعرف بحرستا غربي الأوتوستراد، وإطلاق سراح المعتقلين من أبناء القابون والعمل على إعادة تهيئة البنى التحتية[16].

لم تطبق كامل البنود حيث لم يفرج النظام عن المعتقلين ولكن الثوار لا يزالون يسيطرون بشكل كامل على القابون. ووفقاً لتقرير نشرته مسار برس فإن هناك أكثر من مئة عائلة قد قدمت من الغوطة الشرقية متجهة إلى حي القابون بعد استقرار الأوضاع فيه.

خامساً-حرستا

قام المكتب المدني في مدينة حرستا بتوقيع هدنة مع نظام الأسد للأراضي الغربية من المدينة فقط، التي تمتد بين برزة والقابون، ونصت الهدنة على عدم قصف المنطقة وإدخال الغذاء للمدنيين مقابل عدم تعرض الثوار لطريق الأوتوستراد الدولي المجاور. أما القسم الشرقي من حرستا والذي يشمل المدينة فما زالت الاشتباكات بين الثوار وقوات الأسد مستمرة ورفضت الكتائب والألوية الموجودة هناك توقيع هدنة.

لعل الهدف الأساسي من هدنة حرستا هو استكمال تأمين المتحلق الشمالي، مع عزل الغوطة عن أي تحرك منسّق مع القلمون، وإعادة تأمين عدرا العمّالية، وكمحاولة من النظام لإكمال الهدنة وقد خاطب المدنيين عبر لجنة من أهالي حرستا المهجرين بإعادة إعمار البنية التحتية وإعادة توصيل الكهرباء والماء للمدينة مع إدخال الطحين والمحروقات بكميات تدريجية في مقابل انسحاب الثوار الإسلاميين من وسط المدينة لرغبة النظام في حصر الثوار ضمن أماكن محددة من مدن وبلدات الغوطة.

وطرح النظام خلال سعيه للهدنة الكاملة في حرستا فكرة إمكانية بقاء من يرغب بالمصالحة كلجان شعبية تتحول مسؤوليتهم لاحقاً إلى دور المحاسبة للمدنيين كبديل عن النظام بحيث تضمن هذه اللجان استقرار المنطقة التي دخلت في فلك الهدنة مع التعهد بعدم الاقتراب من الطرق الدولية والأوتوستراد. بالمقابل سيعيد النظام نشر حواجزه على أطراف المدينة ونصب مدفعيته على أطراف القمم الموازية للمدينة. ورداً على هذه السياسة أصدرت الفصائل العسكرية بياناً طالبت فيه بتشكيل لجنة تحقق مع لجنة المصالحة[17].

سادساً-داريا

رفض ثوار مدينة داريا عدة اقتراحات للهدن ولا يزال النظام حريصاً على توقيع اتفاق هدنة معها، نظراً لما تشكله هذه المدينة من بنية مستعصية على الحل العسكري، بالإضافة إلى عدم قدرته على اختراقها أمنياً لتميزها بقوة مجلسها

[16] www.dampress.net .

[17] "قطار الهدن في دمشق وريفها، يسير بين الغموض والتشكيك" ملف خاص نشره موقع مسار برس الالكتروني، www.masarpress.net.

العسكري وتماسكه واعتماده على السوريين فقط. وفي هذا السياق تم الكشف على أن النظام يقوم بإعداد خلية خاصة من ضباط القصر والحرس الجمهوري لوضع خطة لإجبار داريا على الهدنة أساسها مبدأ تحطيم داريا من الداخل، مما سيسمح للنظام بزجّ قواته شبه المعطّلة والمخصصة لحصار داريا في معارك أخرى. وتتضمن هذه الخطة ما يلي:

1. بناءً على معطيات الوضع الداخلي في داريا يتم العمل على خلق شرخ بين تشكيلاتها المقاتلة التي عرف عنها الانضباط والتنسيق العالي، الذين شكلا عاملاً حاسماً لصمود المدينة؛
2. العمل على تفجير خلافات وتفعيل الحساسيات بين التشكيلات والمجلسين المحلي والعسكري؛
3. استمالة مؤيدي الهدنة وتقوية موقفهم في عملية التفاوض في مواجهة الرافضين من خلال الاستجابة الجزئية لمطلب تخفيف القصف بالبراميل وغض النظر عن تمرير بعضهم مواد غذائية من المعضمية المهادنة، وتحسين المعاملة نوعاً ما لأهالي داريا عند الحواجز؛
4. عزل الرافضين للهدنة والتقليل من شأنهم وتأليب الناس المنهكة من الحصار والحرب، عليهم؛
5. تفجير الخلاف باغتيالات بين الطرفين واتهام بعضهما أو خلق تشكيل جديد يؤيد الهدنة والعمل على استلامه جبهة كاملة وتقويته من أجل انسحابه باللحظة الحاسمة عسكرياً.

سابعاً-دوما

تفيد معلومات أشارت لها القدس العربي[18] أن النظام بدأ بتلقي رسائل صريحة عن طريق قيادته العسكرية داخل جبهتي حرستا ودوما تفيد بوجود فصيل يؤيد أن تصبح جبهة دوما وحرستا كجبهتي المعضمية وبرزة، راغبةً بهدنة وتسوية ميدانية، فبالنسبة لدوما تعد نقطة ثقل هامة من الناحية العسكرية في الغوطة الشرقية يعمل النظام منذ سنتين وأكثر على كسر إرادتها وإعادة إحكام السيطرة عليها، إلا أنه إلى الآن بقي عاجزاً عن ذلك، فانتقل إلى سيناريو الهدنة ولكن بعد تطويق المدينة بمدن مهادنة.

ويذكر موقع القدس العربي أن هناك انقسام داخل معسكر القوى العسكرية في دوما بين لواء الإسلام الرافض لتلك الهدنة وبين كتائب أخرى مؤيدة لها انطلاقاً من تعرضهم لضغط شعبي من سكان البلدة الذين ضاقوا ذرعاً بوضعهم المتردي نتيجة الحصار وانقطاع الخدمات.

ثامناً-مخيم اليرموك، ببيلا، يلدا، بيت سحم

يبلغ عدد السكان المحاصرين في هذه المناطق حوالي 150 ألف نسمة، تحت حصار لمدة 8 أشهر، قضى فيها 120 شهيد جراء الجوع فقط. وقد تضمن اتفاق الهدنة الذي شمل هذه المناطق النقاط التالية[19]:

1. تسليم الأسلحة الثقيلة الموجودة بحوزة المسلحين؛

[18] كامل صقر، "سوريا: تسوية مرتقبة داخل دوما وأهالي حرستا بدأوا إجراءات الهدنة شكلياً" موقع جريدة القدس العربي الالكتروني www.alquds.co.uk

[19] موقع مدن الالكتروني، مرجع سابق.

2. بقاء المسلحين داخل المنطقتين وتسوية أوضاعهم مع الدولة، أما إن كان منهم عسكرياً فله الخيار بالعودة لقطعته العسكرية؛
3. وضع حاجز على مدخل بلدة ببيلا من المسلحين الذين سلموا أنفسهم والجيش السوري تحت إمرة الجيش السوري؛
4. عدم دخول الجيش السوري حالياً إلى بيت سحم وببيلا واحتفاظ المسلحين بمواقعهم داخل البلدتين تحت إمرة الجيش السوري؛
5. إعادة تزويد البلدتين بالمياه والكهرباء وإعادة إعمار ما تهدم من ممتلكات عامة وخاصة فيهما؛
6. وقف إطلاق نار متبادل؛
7. فتح الطرق المؤدية إلى المنطقتين وإدخال المساعدات بأنواعها إلى المدنيين؛
8. فتح معبر ببيلا بشكل جزئي لتسهيل خروج بعض العائلات باتجاه دمشق.

أما نتائج الهدنة فاقتصرت على دخول 6 سيارات مليئة بالمواد الغذائية، ودخول ما يزيد عن 4000 سلة غذائية من قبل منظمة الأونروا التابعة للأمم المتحدة. ويمكن تسمية الاتفاق الذي تم في هذه المناطق باتفاق مصالحة وليس هدنة، ويلحظ من التقارير المذكورة عبر عدة مواقع الكترونية بسخط سكان تلك المنطقة من هذه المصالحة "المذبحة"[20].

تاسعاً. الزبداني

فرض النظام على مدينة الزبداني حصاراً لأكثر من 250 نقطة داخل الزبداني لمدة تجاوزت الـ 15 شهراً، حرم خلالها أكثر من 70% من عائلات المدينة من قوتهم، واستشهد قرابة 400 شهيد جراء الجوع فقط، ورغم ذلك صمد الجيش الحر فيها، ومع وصول النظام لدرجة عدم قدرته على الاقتحام رغم تصعيده خلال الشهر الأخير فقط من الحصار (16برميل و4 صواريخ ميغ) طرح حينها النظام تسوية كاملة للمدينة، إلا أنه وخلال أسبوع التفاوض استشهد عشرة أشخاص وسجل أكثر من حالة خرق لإطلاق النار. حيث ذكرت بتول العبد الله لمجلة أوكسجين[21] بأن الهدنة بدأت ببادرة حسن نية بتاريخ 12 شباط/ فبراير 2014 لمدة سبعة أيام، تجري خلالها المفاوضات مع المجلس المحلي والكتائب. ونصت تلك التسوية على انسحاب عدد من الحواجز، ووقف إطلاق النار والإفراج عن المعتقلين ممن "لم تتلطخ أيديهم بالدماء"، كما ستجري لاحقاً صيانة لشبكات الماء والكهرباء. وتضمنت هذه التسوية بنداً يعد تطوراً يستحق التركيز والتحليل وهو: (تبني شبكة ساد الإيرانية تقديم تعويضات عن الأضرار) إلا أنه حتى الآن لم يتم توقيع الهدنة، وتبقى الزبداني متأرجحة بين الحصار والقصف وبين الهدنة.

[20] "مصالحو النظام يتحولون إلى دفاع وطني" تقرير نشره موقع زمان الوصل الالكتروني، مرجع سابق.

[21] بتول عبد الله "الزبداني... حصار وهدنة"، مقال نشره موقع أوكسجين الالكتروني www.syriaoxygen.com

ملامح سياسة نظام الأسد في الهدن

من خلال تدقيق وتحليل المعلومات الواردة من المناطق المهادنة يمكن تلمس الأسباب العامة للهدن والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- صعوبة واستعصاء الحسم العسكري في المناطق التي يلجأ النظام فيها للهدن، وتحويل تلك المناطق فيما بعد لقواعد لاختراق مناطق أخرى عسكرياً، وفي حال لم ينجح، تهيئة ظروف مواتية لعقد هدنة وبالتالي إيقاع كافة المناطق المحيطة بدمشق في فخ الهدن بحيث يضمن النظام تحصين الخطوط الخلفية لدمشق من جهة، وتأجيل معركة دمشق - التي تسعى المعارضة المسلحة بشكل حثيث لبدئها- إلى أجل بعيد من جهة أخرى، فبعد فشل الأعمال العسكرية المباشرة في تحقيق السيطرة الفعلية، عمل النظام على الاستفادة من مفرزات هذه الأعمال فاستمر في سياسة (الجوع أو الركوع) التي تلتها سياسة الهدنة أو الموت بالبراميل المتفجرة[22]؛
- محاصرة منطقتي دوما وداريا اللتين تعتبران الخزان العسكري والبشري للحراك الثوري في غوطتي دمشق الشرقية والغربية بمناطق مهادنة، وبالتالي إضعاف الخيارات العسكرية المتاحة للتشكيلات العسكرية المتواجدة في هاتين المنطقتين؛
- إعادة الوظيفة الأمنية في تلك المناطق والمتمثلة في جمع أسماء قادة وعناصر الجيش الحر، جمع معلومات لوجستية عن أماكن تمركز الجيش الحر داخل هذه الأحياء، زرع خلايا داخل البلدات بهدف التواصل مع المتعاونين فيها، معرفة مقرات وأماكن سكن قادة وعناصر الجيش الحر، الوصول إلى مستودعات الذخيرة التابعة للجيش الحر، ترويج بأن النظام يحترم الهدنة، وأن الأمور قد انتقلت إلى الأفضل بعدها[23]؛
- سحب قسم كبير من قوات النظام من تلك المنطقة وإرسالها إلى جبهات جديدة للتفرغ على معارك استراتيجية كمعارك القلمون والغوطة الشرقية.

إن الأسباب السابقة ستحقق الغاية الأساس من الهدنة، وهي تشكيل قاعدة معلومات دقيقة تساعد في التمهيد لنصر ساحق على عناصر الجيش الحر، بالإضافة إلى إبعاد هذه المناطق عن مركز العاصمة وهذا ما يعطي أريحية لعمل النظام العسكري. كما يقودنا التحليل وفق خارطة المناطق المهادنة المبين أدناه إلى تلمس استراتيجية النظام في الهدن وهي أنها أداة سياسية إعلامية ذات أغراض عسكرية أمنية بشكل مباشر، تهدف إلى إسقاط مناطق الحراك الثوري المتعبة من القصف العشوائي المقصود في مطلب الهدن، والتركيز على المناطق المحيطة بمراكز الثقل، كمرحلة أولى ثم التركيز على مناطق طرق الإمداد وصولاً إلى إحكام الحصار المطبق على تلك المراكز، ووضعها ضمن خيارين: مواصلة القتال مع انقطاع طرق الإمداد؛ والثاني القبول بالهدنة بحدودها الدنيا.

[22] مقال نشره مجاهد مأمون ديرانية على صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي Facebook.

[23] صفحة الثورة السورية ضد بشار الأسد 2011 على موقع التواصل الالكتروني Facebook.

- تم تحديد هذه الخريطة بناءً على معطيات الواقع، ومن شخصيات من المناطق المهادنة[24].

وبعد مهادنة معظم مناطق ريف دمشق الاستراتيجية، تصبح الاستراتيجية العسكرية المتبعة من قبل النظام أكثر نجاحاً. فبعد أن استطاع إبعاد معظم محافظة حمص وفصلها عن مناطق الشمال والجنوب (بالمعنى العسكري) بدءاً من القصير وانتهاءً بتدمر، ضامناً بذلك فصلاً أفقياً للبلاد (شمال/جنوب) بحيث يبقى الشمال المسيطر عليه بشكل شبه كامل من المعارضة، تحت نيران الأسد (صواريخ وطيران) يساعده في إنجاز ما لم ينجزه عسكرياً في تلك المناطق قوىً عسكرية معارضة تقوم بأداء نفس الوظيفة. ويبقى الجنوب الذي خففت من حدوده عمليات توريد السلاح والإغاثة ضمن مسارين: الأول حسم عسكري والثاني حسم سياسي (الهدن)، مع العمل على ضمان خط الساحل بدءاً من القلمون (الخاصرة الجنوبية للساحل) إلى معبري باب الهوى وباب السلام.

إضافةً إلى ما تقدّم فإن الهدن تحقق لنظام الأسد أهدافاً سياسية تتمثل بطرحه لتلك الاتفاقات على أنها مصالحة وطنية بين الدولة (بالمعنى السيادي) وتلك المناطق، مستكملاً استراتيجيته السياسية لحل الأزمة، "وهي أن تكون الأزمة حول البناء في إطار المصالح الوطنية الحقيقية، بعيداً عن أي تدخل سياسي خارجي، فاصلاً بين معارضة داخلية وخارجية، ثم الانتقال

[24] الخارطة من إعداد فريق البحث، مركز الدراسات الاستراتيجية.

إلى حوار وطني شامل مع أطياف مجتمعية". فبعد سير الهدن التي يمكن استغلالها إعلامياً يصبح ترشح الأسد لفترة رئاسية جديدة ظرفاً يعمل النظام على أن يظهر طبيعياً.

المبحث الثالث: سيناريوهات التعامل مع الهُدَن

الإطار الحقوقي والسياسي والاجتماعي العام

انطلاقاً مما قدم في المبحث الأول ومن الدوافع الإنسانية، لا بد لأي اتفاق هدنة من أن يشتمل على ما يلي:

أولاً. الشروط الشكلية الضامنة للحقوق

- يشترط في أي نص أو اتفاق بين طرفين، أن يكون موثقاً وممهوراً بختم رسمي لتصبح وثيقة قانونية تلزم بمضمونها الطرفين،
- أن يتم ذكر الطرفين بكل من صفتهما الرسمية والشخصية، مع ذكر الجهة الوسيطة (إن وجدت)،
- تحديد المدة الزمنية والنطاق الجغرافي الخاضع لهذا الاتفاق بشكلٍ واضح ومحدد،
- استخدام مفردات حيادية لا تدل على فرض مفردات جهة على أخرى، وبلغة واضحة لا تحتمل التأويل[25].

ثانياً. الشروط المتعلقة بالمضمون

تناقش هذه الشروط وفق متطلبات المواطنين المدنيين المتواجدة في تلك المناطق وهي:

- أن يكون مضمون الاتفاق يحقق المصلحة العامة للسكان[26] والمتمثّلة بما يلي:
  - ✓ إنهاء الحصار المفروض على تلك المنطقة؛
  - ✓ تسهيل دخول المواد الأساسية ويفضل أن يتم ذلك تحت إشراف جهات ومنظمات دولية؛
  - ✓ العمل على إعادة إصلاح البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء؛
  - ✓ ضمان إطلاق سراح معتقلي الحراك الثوري في تلك المنطقة.
- تحديد الأعمال المحظورة للطرفين بشكل مفنّد وواضح،
- تحديد جدول زمني لتنفيذ بنود الاتفاق وتحديد آلية معينة يصار إليها في حال خرق الهدنة،
- تسمية لجنة لمراقبة الهدنة، ويفضل أن تكون من شخصيات توافقية،
- يفضل أن يكون المطلوب من الجيش الحر فقط توقيف الأعمال العسكرية ضمن حدود الاتفاق كمضمون وجغرافيا،
- أن تبقى إدارة المنطقة المهادنة للفعاليات الثورية المتواجدة فيها.

[25] تم استنباط هذه الشروط من الأطر العامة للهدن في القانون الدولي، المرجع رقم 1.

[26] مرفق بيان القوى والفعاليات الثورية في الغوطة الشرقية.

سيناريو القبول

انطلاقاً من الدوافع المذكورة سابقاً وشرعيتها، يشكل قبول الهدن من حيث المبدأ ظرفاً ومطلباً يفرض نفسه على البيئة الحاضنة للثورة. ولكن كي تتسم تلك الاتفاقات بصفة الهدن بشكلها الشرعي والقانوني لا بد أن تراعي الإطار العام المذكور أعلاه، مع العمل بالتوازي على بناء استراتيجية تجعل من حالة الهدنة محفزاً على التقييم والاستعداد والتطوير. وتنطلق هذه الاستراتيجية وفق ثلاثة مستويات[27]:

أولاً. المستوى العسكري والأمني:

يجب الاستفادة مما توفره الهدنة من ظروف كحرية العمل ضمن الحدود الإدارية للمناطق المهادنة في تحسين الحالة الدفاعية والاستراتيجية الدفاعية، وإعادة تنظيم الصف الداخلي والعمل كذلك على إعادة كسب الحاضن الشعبي للحراك الثوري. متنبهين لأي خرق لهذه الهدنة بالتزامن مع استمرار التواصل مع غرف العمليات الجبهات الساخنة وتزويدها بالمعلومات المتاحة لديها، كتحركات الجيش ومدها بإحداثيات عسكرية محاولةً أيضاً فتح طرق إمداد جديدة لتلك الجبهات، بما لا يشكل خرقاً للهدنة.

ثانياً. المستوى الإداري:

يجب أن تتيح اتفاقية الهدنة كما أسلفنا حرية إدارة المناطق المهادنة للفعاليات الثورية المتواجدة فيها. بحيث يكون على عاتقها إدارة المنطقة كاملةً. كما عليها أن تعمل على هيكلة نظام داخلي لتلك المناطق مستفيدةً من مناخ الهدنة بالبحث عن مقومات التأسيس أو استمرار وتطوير تلك الفعاليات من الناحية الإدارية بحيث تكون هي السلطة الشرعية المخولة بإدارة المنطقة وتشرف على عمل المدارس والقضاء والأعمال الإغاثية، وتواصل البحث والتنسيق من أجل استلام الدعم اللوجستي اللازم لها.

ثالثاً. المستوى السياسي:

يجب أن تركز تلك الاستراتيجية على أهداف سياسية تنسجم مع الأهداف العامة للثورة مستندةً على أدوات سياسية، والتي من أهمها تغيير السلطة وتحقيق نظام ديمقراطي، وصولاً إلى الهدف السياسي العام من الهدنة وهي القدرة على الصمود وإدارة البلاد، أي تشكيل نموذج بديل للنظام يطمئن المجتمع الدولي ويتبعه للقبول بحقيقة الواقع وبأن تلك الإدارات تضمن عدم الوقوع بالفوضى والانفلات الأمني.

سيناريو الرفض

يتعين على بعض المناطق التي تشكل عمقاً استراتيجياً للثورة عدم القبول بالهدن، وذلك لأن قبولها يهيئ ظرفاً مناسباً لنجاح مشروع النظام السياسي والعسكري. إلا في حال واحدة وهي تنفيذ الهدنة بإشراف المجتمع الدولي، وأن يشمل اتفاق الهدنة

[27] قراءة وتحليل لفريق البحث.

فقط بند وقف إطلاق النار وإيجاد ممرات إنسانية إغاثية سواء على المستوى الطبي أو الغذائي. ويتأتى على هذا السيناريو بالنسبة لأجسام المعارضة السياسية والإغاثية العمل الدؤوب على توفير مقومات الصمود والبقاء والاستفادة من المناطق المهادنة بشكل يخدم هذه المناطق.

يتأتّى الرفض هنا كون قبول تلك المناطق (مراكز ثقل قوى المعارضة العسكرية) سيعني إخماد المحرك الرئيس في الحراك الثوري مما سينعكس سلباً على باقي المناطق الثائرة.

مرفق: بيان من القوى والفعاليات الثورية في الغوطة الشرقية

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان من القوى والفعاليات الثورية في الغوطة الشرقية

قال تعالى: اصبروا وصابروا ورابطوا...

تعمل العصابة الاسدية المجرمة على تركيب ما يعرف بالمصالحات مع بعض المناطق الثائرة ويزداد ضغطها عليها بالإجرام والقصف والحصار والتجويع ويسعى للنيل من ثباتها وإبعادها عن قضيتها عسى أن تتناسى المجازر والشهداء بوعود كاذبة يقدمها ولم يلتزم بها يوماً حتى في تجاربه القريبة بما عرف بالمصالحة الوطنية وعليه فإننا نعلن:

إن الأمة ما ثارت على الطغاة والمجرمين والكاذبين وبذلت ما بذلت من دماء أبنائها لتسعى بعد ذلك إلى مصالحتهم.

إن التجويع والتقتيل والقصف والتدمير لن يقل من عزائمنا ولن ينسينا دماء شهدائنا ولا ثوابتنا ولا عقيدتنا ولو تواطأ العالم والمجتمع الدولي مع ذاك النظام وكان شريكاً له.

إننا لن نسمح لأذناب النظام ببذر الفتنة بين أبناء الغوطة وقد أثبتت الأمة خلال السنوات الثلاث أنها أكثر وعيا مما يتوقع النظام المجرم وإن ما بذله في عقود في تدمير بنية الأمة الفكرية والإيمانية والأخلاقية قد ذهب سدى خلال هذه الثورة والأمة ثابتة صامدة متماسكة بجهادها وثورتها صابرة على كل ما تتعرض له.

إن الغوطة الشرقية وحدة جغرافية وبشرية وإدارية واحدة لا يمكن تجزئتها ولا تتجزأ عن مصلحة الشعب السوري في إطار أي تسوية وطنية شاملة ونجدد تأكيدنا على وحدة الصف بالقول والفعل.

إن الهدنة المقبولة في نظرنا هي إخراج المعتقلين ووقف إطلاق النار على الجبهات لفتح الممرات الآمنة لقوافل الإغاثة الدولية (الغذائية والطبية) وتمكينها من الدخول إلى الغوطة الشرقية ونحن بدورنا نضمن أمنها وحرية حركتها داخل الغوطة بالتنسيق مع التشكيلات والفصائل وأي مصالحة أو هدنة يجب أن تكون على مستوى القطر كاملاً.

ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون...